الواجب الوجود المستحق للعبادة ولجميع المحامد وليس اسما
لمفهوم الواجب حتى يكون كليا لانه يلزم عليه ان لا تكون كلمة
التوحيد مفيدة للتوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة
المنافية للوحدة مع انها كلمة توحيد بالاجماع ويلزم عليه ايضا
اما استثنا الشيء من نفسه ان اريد من اله المستثنى منه ما اريد
من الله المستثنى من معنى واجب الوجود او المستحق للعبادة
او كذب النفي ان اريد من الاول مطلق المعبود سواء كان معبودا
بحق او كان معبودا باطلا ومن الثاني المعبود بحق او واجب
الوجود لوجود المعبودات الباطلة بكثرة فلا يصح نفي سلب
الوجود عنها كذا قرره العلامة السعد التفتازاني وهو مبني على
ان الحكم المنفي في جانب المستثنى منه والمثبت في جانب المستثنى
هو وصف الوجود دون وصف الالوهية بل هو وصف عنواني
وقيد للذات الموضوع وسيأتي لذلك تتمة تحقيق فثبت
الاله يطلق على ثلاثة معان على مطلق المعبود وعلى المعبود بالحق
وعلى واجب الوجود واما اطلاقه على من يحب طاعته من امير او
والد او سيد فلم يرد في اللغة واطلاقه على ذلك حرام كاطلاقه
على الاصنام والامثال من كان يعبدها كان تقول الهة مشركي
قريش اللات والعزى ومناة وغيرك او على جهة الانكار نحو الله
مع الله وارأيت من اتخذ الهه هواه اذا تمهدت هذه
المقدمات وتقدمت تلك التمهيدات فنقول اعلم وفقك
الله للرشاد وابعدك عن طريق الغي والفساد ان اله المستثنى
منه ان كان اسما مشتقا من اله اذا عبد فهو صفة والموصوف
مقدر اي لا احد معبودا الا ذات الواجب سبحانه وتعالى وان
كان ذلك بمثابة قولك لا شاعر الا زيد اي لا احد شاعرا الان يدل
محذوف والموصوف واقيمت صفته مقامه فبنيت على الفتح فيكون
الله مستثنى من عموم احد المقدر والحكم بوصف الالوهية بمعنى
وجوب الوجود او استحقاق العبادة ثابت لله تعالى منفي عما عداه
والقصر على هذا من باب قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا
وقد تقدم اشارة الى ذلك وان كان اسما جامدا كان الله محذوف
مبتدأ

الخبر

الخبر والخبر المقدر موصوف بجميع صفات الكمال التي من جملتها
وجوب الوجود وامتناع الشريك والعلم الشامل والقدرة
الكاملة وغير ذلك من بقية الصفات الكمالية ثبوتية
كانت او سلبية والمعنى لاحد ما يطلق عليه اسم الاله موصوف
بجميع صفات الكمال الا الله تعالى الذي ليس كمثله شيء و
كان ذلك بمثابة قولك لا رجل الا زيد والقصر على هذا ايضا
من قبيل قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا ويجوز ان يقدر
الخبر واجب الوجود المستلزم ثبوته لله تعالى ثبوت سائر
صفات الكمال ثبوتية كانت او سلبية فيحصل المقصود الموحد
من اثبات الوجود الواجب له تعالى وامتناع وجود الشريك
لانها ترجع اليه بنوع استلزام وذلك لانه يلزم من كونه
واجب الوجود كونه عالما اذ لو كان جاهلا لكان جايز الوجود
والمفروض خلافه وهكذا يقال في باقي الصفات فوصف
واجب الوجود منبع كل كمال افضال ولذا اختير بيانا
للذات العلية في قولهم والله علم على الذات الواجب الوجود
بكل وصف كمال لله تعالى اخذ بحجة باقي الاوصاف ويرجع الى
كل وصف على حياله باقي الاوصاف بنوع استلزام ايضا فصفا
تعالى متلازمة فان قلت يلزم ان يكون ممتنع قولنا لا عالم
الا الله او لا قادر الا الله تعالى مفيد التوحيد وهو باطل قلت
قد تعبدنا الله تعالى في شان التوحيد بلفظ لا اله الا الله خصوصا
فلا يقوم غيره مقامه وان ادي معناه ونظير ذلك تكبيرة الاحرام
اي الله اكبر حيث تعبدنا الشارع بخصوص لفظها فلا يقوم
مقامها في انعقاد الصلاة ما بودي به معناها كالرحمن اكبر
والله كبيرا وعظيم كما ذهب اليه امامنا الشافعي رضي الله عنه
واما تقرير الخبر ولكن هذه موجود فيرد عليه انه لا يلزم من كونه
موجودا كونه واجب الوجود ولا كونه شريكا ممتنع الوجود بل
اللازم مع ذلك كون شريكه غير موجود والعالم لا يستلزم الخالق
مع ان التوحيد لا يتحقق الا بالحكمين اعني الحكم عليه تعالى بكونه
واجب القيام الوجود والحكم على الشريك بانه ممتنع الوجود و

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)